



التاريخ: 2018/05/10

الإشارة: د.م/٥٦

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين،،،
عمان – الأردن

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة العادية لبنك القاهرة عمان

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وتعين هيئة الأوراق المالية رقم 18/00761/1/12 تاريخ 20/03/2018 نرفق لكم محضر اجتماع الهيئة العامة العادية لبنك القاهرة عمان المنعقد بتاريخ 24/04/2018 بعد ان تم اعتماده من قبل مراقب عام الشركات.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام،،،



نسخة: بورصة عمان

**بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان**

٢٠١٨ ١٠

٢٩٥٧

الرقم المتسلسل: ١١٥٢١

رقم الملف:

الجهة المختصة: ٢٤٦٦٦٦٦٦٦٦

وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي

الثامن والخمسين لمساهمي بنك القاهرة عمان

المعقد في فندق حياة عمان بتاريخ 2018/4/24

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة عقدت الهيئة العامة اجتماعها السنوي العادي في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق 2018/4/24 وذلك بحضور السيد محمد أبو زياد مندوب مراقب عام الشركات.

افتتح السيد يزيد المفتى رئيس مجلس الإدارة الجلسة مرحباً بحضور السيد محمد أبو زياد مندوب مراقب عام الشركات وبالسيد فادي الطيان والستة فاتن الشريف مندوب عن البنك المركزي الأردني وبالسيد كريم النابليسي / مدقق حسابات البنك السادة ديلويت آند توش وبالحضور وطلب من مندوب مراقب عام الشركات إعلان قانونية الجلسة.

أعلن السيد محمد أبو زياد / مندوب مراقب عام الشركات عن حضور 68 مساهم من أصل 1567 مساهم يحملون أسهماً بالإصالة مجموعها (102,210,207) سهماً وبالوكالة (29,334,180) سهماً وما مجموعه (131,844,387) سهماً وهذا يشكل ما نسبته 73,25% من رأس مال الشركة والبالغ 180,000,000 دينار / سهم.

كما وأعلن عن حضور 11 عضواً من أصل 12 عضواً من أعضاء مجلس الإدارة وهذا يمثل النصاب القانوني للشركة كما تم التأكيد من إرسال الدعوات للمساهمين والنشر في الصحف والإذاعة وفقاً لأحكام القانون وطلب من السيد الرئيس تعين كتاباً للجلسة ومراقبين إثنين لفرز الأصوات.

قام السيد الرئيس بتعيين الأنسة ماري حنا كاتباً للجلسة وتعيين السيدتين / مالك حداد وعرفان اياس مراقبين لفرز الأصوات.

أولاً: قراءة وقائع الهيئة العامة للأجتماع السابق:

سأله السيد الرئيس فيما إذا ترغب الهيئة العامة بقراءة وقائع الاجتماع أو الاستماع إلى القرارات فقط. حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إغفاء كاتب الجلسة من قراءة وقائع الاجتماع السابق وإكتفت فقط بقراءة القرارات حيث تم قرائتها والمصادقة عليها بالإجماع.

ثانياً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك خلال عام 2017 والخطة المستقبلية والمصادقة عليهما:

اقترح السيد الرئيس دمج هذا البند مع البند الرابع المتعلقة بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 ووافقت الهيئة العامة على هذا الاقتراح بالإجماع.

ثالثاً: سماع تقرير مدقق حسابات البنك عن السنة المالية 2017:

استمعت الهيئة العامة إلى رأي مدقق حسابات البنك السادة ديلويت آند توش الوارد في تقريره الذي قدمه السيد كريم بهاء النابلسي إجازة رقم 611 عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2017 وتمت المصادقة عليه بالإجماع.

رابعاً: مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2017 وتقرير مجلس الإدارة والخطة المستقبلية:

فتح السيد الرئيس باب النقاش حول تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31/12/2017 والخطة المستقبلية.

المساهم محمود سمور:

طرح المساهم محمود سمور الأسئلة التالية:

1. التقرير الصغير الذي تم توزيعه على المساهمين بخط صغير حيث طلب من الرئيس أن يتم مستقبلاً توزيع التقرير بالكامل على المساهمين.
2. التسهيلات غير العاملة نسبتها 3,82% مقابل 3,47% ونسبة تغطية المخصص لصافي التسهيلات الغير عاملة 77,78 مقابل 95,3%؟
3. بلغت تسهيلات ذوي العلاقة مبلغ 27 مليون دينار يرجى التوضيح؟
4. الأرباح المدوره وسبب حظر هذه الأرباح ولماذا لم يتم توزيعها؟
5. نتائج مصرف الصفا؟
6. صندوق أوراق للاستثمار؟

فيما يتعلق بالقرير الصغير فقد أجاب السيد الرئيس بأنه سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً قدر الإمكان مع الأخذ بعين الإعتبار مواعيد الحصول على الموافقات اللازمة على البيانات المالية من الجهات الرقابية ذات العلاقة. وفيما يتعلق بالتسهيلات الغير عاملة فإن نسبة الديون الغير عاملة في البنك هي أقل من معدل الجهاز المصرفي في الأردن وأن انخفاض الأرباح لهذه السنة ناتج عن أسباب أخرى وليس عن زيادة المخصصات، أما فيما يخص نسبة تغطية المخصصات فإن جزء كبير من هذه الديون يوجد مقابلها ضمانات وفي حال تم إضافة الضمانات فإن النسبة سوف تصبح 118%.

وبخصوص تسهيلات ذوي العلاقة فهي تسهيلات جيدة ومربحة للبنك كون العملاء يتمتعون بملاءة مالية جيدة ومن المفيد للبنك التعامل مع هذه الجهات.

أما بالنسبة لأسباب حظر جزء من الأرباح المدوره فإن هذا الحظر ناتج عن تعليمات الجهات الرقابية سواء البنك المركزي الأردني أو هيئة الأوراق المالية أو معايير التقارير المالية ولا يستطيع البنك زيادة نسبة توزيع الأرباح بسبب وجود متطلبات ونسب يجب أن يمتثل لها البنك.

وفيما يتعلق بمصرف الصفا فإن التقرير السنوي يتضمن المعلومات الخاصة بالشركات التابعة بما فيها مصرف الصفا.

أما بالنسبة إلى صندوق أوراق للاستثمار فإن هذا الصندوق تم تأسيسه في عام 2007 وهو مدار من قبل شركة أوراق للاستثمار (شركة تابعة للبنك) نيابة عن المستثمرين به ونتيجة الأزمة العالمية عام 2008 حصل تدني بقيمة الاستثمارات، ومن ثم تم تصفيه هذا الصندوق وإعادة عوائد التصفية إلى مساهمي الصندوق علماً أن شركة أوراق للاستثمار كانت تدير الاستثمار للصندوق وقد حصلت على عمولات نتيجة إدارته.

المساهم جعفر الشاعر وهانى عاشور وعادل صويص:

كان للمساهمين المذكورين استفسار حول ما نشر في الصحف عن بيع أو استحواذ أو اندماج لمساهمين كبار حيث قام السيد الرئيس بتلاوة بيان الإفصاح المرسل لهيئة الأوراق المالية وهو كالتالي: (بأنه لا يوجد ما يشير في سجلات وقيود البنك ومحاضر إجتماعات مجلس إدارته واللجان المنبثقة عنه أي بحث لهذا الموضوع ولا علم لشركة بنك القاهرة عمان به).

كما وتم الاستفسار عن سبب تذبذب سعر السهم في السوق المالي وعن قيام أحد أعضاء مجلس الإدارة ببيع أسهمه في السوق مما يؤثر على سعر السهم؟

أجاب السيد الرئيس أن مجلس الإدارة وإدارة البنك لا يتدخلان بسعر السهم في السوق وهذا ليس من مهامهم وأن لمالك الأسهم الحرية في البيع ولا يستطيع مجلس الإدارة منعه من ذلك.

المساهم أحمد أبو الشعر:

طلب المساهم المذكور زيادة التوزيعات إلى 15%， حيث أجاب السيد الرئيس بأن هذه النسبة هي الحد الأقصى التي يمكن توزيعها وذلك للحفاظ على نسب كافية رأس المال وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية ذات العلاقة كما وأن العائد على الاستثمار هو 7.5% وهو من أعلى النسب الموجودة في البنك.

المساهم أمجد داود:

استفسر عن البطاقات الذكية وإذا ما تم تفعيلها جميعها وعن ربحيتها؟

أجاب السيد المدير العام أن هذه المبادرة قام بها البنك بالإتفاق مع عدد من الجامعات وأن تسليمها يحتاج إلى وقت وإجراءات وإن ما سلم منها إلى بعض الجامعات مثل (الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، جامعة الأميرة سمية، جامعة الحسين بن طلال) فهو مفعل والاستعمال يترايد بشكل مستمر. كما وأشار إلى أن البنك كان سباقاً في تقديم وطرح هذه الخدمة لهذه الفئة من المجتمع كونهم وفي هذه المرحلة لا يملكون حسابات بنكية مما يعمل على جذبهم واستقطابهم كعملاء للبنك بعد تخرجهم مستقبلاً عند دخولهم سوق العمل وهذا كله ينصب في إطار جهود البنك في تحقيق مفهوم الاشتغال المالي.

وبعد استكمال النقاش فقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على البيانات المالية كما في 31/12/2017 وعلى تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك لعام 2017 والخطة المستقبلية وعلى توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 12% من القيمة الاسمية البالغة دينار واحد لكل سهم.

خامساً: سماع تقرير موجز حول أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك استناداً لأحكام المادة 6/هـ من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة والمدرجة لسنة 2017:

أشار السيد الرئيس بأنه وإنطلاقاً من البنك بتطبيق والامتثال لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 فقد تم إعداد تقرير موجز عن الأعمال والتوصيات والقرارات التي قامت اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بإتخاذها خلال عام 2017، حيث تم سؤال الهيئة العامة فيما إذا كانت ترغب للاستماع لهذا التقرير المكون من 4 صفحات.

قررت الهيئة العامة بالإجماع إعفاء كاتب الجلسة من تلاوة التقرير نظراً لوجود ملخص عن أعمال اللجان في التقرير السنوي الموزع على المساهمين، كما وبين السيد الرئيس بأن التقرير موجود في البنك ومتاح الإطلاع عليه لأي مساهم يرغب بذلك.

سادساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2017:

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة مجلس الإدارة بما يسمح به القانون وما اطلعت عليه الهيئة العامة.



سابعاً: انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2018 وتحديد أتعابهم:

حيث لم يترشح سوى السادة ديلويت آند توش فقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على انتخاب السادة ديلويت آند توش-الشرق الأوسط / كريم بهاء النابسي إجازة رقم 611 لتدقيق حسابات البنك لعام 2018 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ثامناً: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجديد للدورة القادمة ولمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ الانتخاب:

في البداية أشار السيد الرئيس بأن الدورة الحالية لمجلس الإدارة ومدتها أربع سنوات قد انتهت حيث تلا السيد محمد أبو زيد مندوب مراقب عام الشركات المطلبات والشروط المطلوبة في المرشح لعضوية مجلس الإدارة ومن ثم بين السيد الرئيس بأنه وبموجب القوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرسمية والرقابية قام البنك بالحصول على السيرة الذاتية للمرشحين والتأكد من توفر كافة الشروط والمواصفات المتعلقة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت كما وتم الحصول على عدم ممانعة من البنك المركزي الأردني على ترشيح هؤلاء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة القادم.

استفسر المساهم محمود سمور عن آلية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة؟

قدم السيد الرئيس شرح تفصيلي عن آلية وإجراءات ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القوانين وتعليمات الجهات الرقابية ذات العلاقة، حيث بين بأن البنك كان قد أعلن على موقعه الإلكتروني عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة حيث تم إستلام طلبات الترشح التي أرسلت خلال المدة المحددة ومن ثم قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بالتحقق من توفر كافة شروط ومتطلبات العضوية المنصوص عليها في تعليمات الجهات الرقابية ذات العلاقة سواء كان من وزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية وبعد أن تم التأكيد من تحقق كافة هذه الشروط تم إرسال طلبات الترشح مع السيرة الذاتية للمرشحين للبنك المركزي الأردني للحصول على عدم ممانعته على الترشح وبناءً على ذلك تم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني على المرشحين الذين سيتم عرضهم اليوم على الهيئة العامة للبنك وفقاً لأحكام القانون.

قامت رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت المنبقة عن مجلس الإدارة السيدة سهى عناب بتلاوة أسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة وصفتهم سواء مستقل أو غير مستقل وهم السادة التالية أسمائهم:

- السيد يزيد عدنان المفتى / غير مستقل.
- السيد خالد صبيح المصري / غير مستقل.
- السادة بنك مصر / غير مستقل.
- السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي / غير مستقل.
- السادة الشركة العربية للتمويل والتجارة / غير مستقل.
- السيد ياسين خليل التلهوني / غير مستقل.
- السيد شريف مهدي الصيفي / غير مستقل.
- السيد حسن علي أبو الراغب / مستقل.
- السيد طارق مفلح عقل / مستقل.
- السيدة سهى باسيل عناب / مستقل.
- السيد سامي عيسى سميرات / مستقل.





وبعد تلاوة أسماء المرشحين وضح السيد محمد أبو زياد مندوب مراقب عام الشركات بأنه تم التأكيد والتحقق من توفر كافة شروط ومتطلبات العضوية المنصوص عليها في القانون والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص كما وإطلع على الإقرارات الموقعة من قبل المرشحين حسب الأصول.

أما فيما يخص العضو الثاني عشر فقد وضح السيد الرئيس بأن البنك كان قد سار بإجراءات المواقفات حسب الأصول والإجراءات القانونية لإثني عشر طلب للترشح إلا أنه وخلال إجراءات الترشح توفي أحد المرشحين وهو المرحوم الدكتور فاروق زعبيتر، هذا ووفقاً لأحكام القانون والتعليمات فإن مجلس الإدارة الذي سي منتخب سوف يقوم بتعيين العضو الثاني عشر وبعد ذلك سيتم عرض هذا التعيين على الهيئة العامة للبنك في أول إجتماع تعقده وفقاً لأحكام القانون.

استفسر السيد محمد أبو زياد مندوب مراقب عام الشركات من السادة المساهمين فيما إذا كان أيّاً منهم يرغب بالترشح لعضوية مجلس الإدارة، حيث لم يترشح أي مساهم بخلاف المساهمين الذين تم تلاوة أسمائهم من قبل رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.

وعليه فقد قررت الهيئة العامة بالإجماع الموافقة على انتخاب المرشحين المذكورين أعلاه كأعضاء لمجلس إدارة شركة بنك القاهرة عمان لدورته الجديدة بالتزكية.

تاسعاً: أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدارتها في جدول الأعمال وفقاً مما يدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة:

وحيث لم يتم طرح أية ماضيع أخرى فقد أعلن السيد الرئيس انتهاء الجلسة في الساعة الثانية والربع بعد الظهر.

يزيد المفتى

رئيس مجلس الإدارة

محمد أبو زياد

مندوب مراقب عام الشركات

ماري حنا

كاتب الجلسة